كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الملامح التداولية
في كتاب (الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة)
لمحمد بن علي الجرجاني

إعداد

د/ راوية حسين جابر خليل

أستاذ البلاغة والنقد المساعد
في كلية البنات الأزهرية بطيبة ـ جامعة الأزهر

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني ـ الجزء الثاني)

(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

الملامح التداولية في كتاب (الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة) لمحمد بن علي الجرجاني

راوية حسين جابر خليل.
قسم البلاغة والنقد، كلية البنات الأزهرية بطيبة، جامعة الأزهر، مصر
البريد الالكتروني: Rawia-khalil. 80 @azhar.edu.eg

ملخص:

يمثل البحث دعوة للالتفاف حول التراث العربي من خلال عرض الملامح التداولية التي تبدّت في كتاب (الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة) لمحمد بن علي الجرجاني أحد مصادر البلاغة العربية، ويهدف إلى الكشف عن أصول التداولية وجذورها فيه، ويتبع البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ، حيث يقوم باستقراء كتاب (الإشارات)، وتتبُّع كلام المصنف في التقعيد، وتحليل الشواهد على السواء؛ للوقوف على معالم التلاقي بينه وبين التداوليين، وتحليل نصوصه وإبراز ما تتشابه فيه مع التداولية، وتحديد المصطلح التداولي الذي يلتقي معه في كل موضع، وقد أسفر البحث عن نتيجة مهمة هي سبق البلاغة العربية في عهدها العريق إلى ما توصلت إليه التداولية في عهدها القريب، وإن كان ما سبقت إليه البلاغة مبثوثا في بطون كتبها بحاجة إلى استخراج، والتداولية قامت بتفصيله ومنهجته.

الكلمات المفتاحية: الإشارات والتنبيهات – الجرجاني – البلاغة – التداولية.

The deliberative features in the book (Signs and Alerts in the Science of Rhetoric) by Muhammad bin Ali Al-Jarjani

Rawiah Hussein Jaber Khalil

Department of Rhetoric and Criticism, Al-Azhar Girls' College in Thebes, Al-Azhar University, Egypt

Email: Rawia-khalil.80@azhar.edu.eg

Abstract:

The research represents a call to rally around the Arab heritage by presenting the deliberative features that emerged in the book (Signs and Alerts in the Science of Rhetoric) by Muhammad bin Ali Al-Jarjani, one of the sources of Arabic rhetoric, and it aims to reveal the origins of deliberative and its roots in it, and the research follows the inductive descriptive and analytical approach. By extrapolating the book (The Signs) and tracing the words of the author in both recitation and evidence analysis; To find out the features of the convergence between him and the deliberative people, analyze his texts and highlight what is similar in it to deliberativeism, and define the deliberative term that he meets with in every place. .The search has resulted in an important result, which preceded the Arabic rhetoric in its

ancient era, to what the deliberative debate had reached in its recent era, even if what preceded the rhetoric was transmitted in the stomachs of its books that needed to be extracted, and the deliberative nature of its details and methodology.

Keywords **: Signals and alerts, Jarjani, rhetoric, deliberative**

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

أما بعد ،،،

فقد انبهر كثير من الدارسين بالمنهج التداولي، وراحوا يحللون النصوص في ضوئه، اعتباره منهجًا غربيا محضا غير معتبرين ما للتراث العربي من لمسات تمثل بداياته وجذوره، من هنا عقد البحث العزم على تجلية الحقيقة رغبةً في رد العرب إلى الاحتفاء بتراثهم، ومعرفة ما له من سبق.

وتتمثل أهمية البحث في الدعوة إلى التراث العربي؛ للالتفاف حوله، والعكوف عليه، لاستخراج كنوزه، والكشف عن دُرره.

ويمثل كتاب (الإشارات والتنبيهات) لمحمد بن علي الجرجاني أحد مصادر البلاغة العربية التي تبدو فيها إشارات جلية إلى التداولية، فوقع عليه الاختيار ليكون موضوع البحث ومصدره، فكان عنوان هذا البحث:

(الملامح التداولية في كتاب الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لمحمد بن علي الجرجاني)

وقد انفرد صاحب الكتاب بآراء خاصة وفنَّد بعض الأخطاء التي وقع فيها غيره، مما يدل على تميزه ، ورجاحة عقله، وسبقه زمانه.

وهدف البحث الكشف عن أصول التداولية وجذورها في كتاب الإشارات والتنبيهات للجرجاني بوصفه أحد مصادر البلاغة العربية.

ويتبع البحث المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ؛ حيث يقوم باستقراء كتاب الإشارات ، وتتبع كلام المصنف في التقعيد، وتحليل الشواهد على السواء؛ للوقوف على معالم التلاقي بينه وبين التداوليين، وتحليل نصوصه وإبراز ما تتشابه فيه مع التداولية، وتحديد المصطلح التداولي الذي يلتقي معه في كل

موضع، وقد صُدِّر البحث بمقدمة في أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وهدفه، ومنهجه، وخطته، أُتبِعتْ بتمهيد في التعريف بالتداولية ومعالم تلاقيها مع البلاغة، وجاءت فيه إطلالة سريعة على الجرجاني وكتابه، ثم سار البحث مع المؤلف وفق موضوعات الكتاب؛ ليقف عند المواضع التي تتجلى فيها الملامح التداولية، وهذا ما أمْلتْه طبيعة التتبع.

ثم ذُيل البحث بخاتمة: في نتائجه وتوصياته، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

وأبرز المراجع التداولية المستعان بها: استراتيجيات الخطاب، للشهري، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، لمحمود نحلة، والتداولية عند العلماء العرب، لمسعود صحراوي، والمقاربة التداولية، لفرانسواز أرمينكو.

تمهيد

أ ـ التداولية والبلاغة :

تعنى التداولية بدراسة اللغة في الاستعمال؛ لذا تتقاطع مع عدة حقول معرفية (لغوية، ونفسية، واجتماعية، وفلسفية ...) ، ومن ثم وردت لها عدة تعريفات :

من أبرزها ما قدمه فرانسيس جاك من كونها "دراسة اللغة باعتبارها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية معا " [١] فموضوعها اللغة ، لكن ليست منعزلة على نحو ما كان من المدارس الشكلية، وإنما باعتبارها أداة للتخاطب والتواصل في سياق اجتماعي محدد.

وعرفت –أيضا– بأنها "دراسة تهتم باللغة في الخطاب، والوسميات الخاصة به، قصد تأكيد طابعه التخاطبي". [٢]

وورد عن فان دايك أن" الفكرة الأساسية في التداولية هي أننا عندما نكون في حالة التكلم في بعض السياقات فنحن نقوم أيضا بإنجاز بعض الأفعال المجتمعية وأغراضنا ومقاصدنا من هذه الأفعال" . [٣]

وعليه ، فإن التداولية تهتمّ بالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، ومعتقدات المتكلم ومقاصده، وحال المخاطب، والمعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب،

---

(١) المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، تر/ سعيد علوش، مركز الإنماء القومي –الرباط ١٩٨٦م، ص١٢.

(٢) التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر/ صابر الحباشة، ط١ دار الحوار للنشر والتوزيع –سورية ٢٠٠٧م، ص ١٨،١٩.

(٣) النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق ٢٠٠٠ م، ص٢٩٢.

والظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية المحيطة بالحدث الكلامي، والتأثير الذي يحدثه في المتلقي.

وأهم قضايا التداولية الأفعال الكلامية، والحِجاج، والإشاريات، والافتراض المسبق، والاستلزام الحواري.

وللتداولية جذور في البلاغة العربية؛ فقد عنيت البلاغة منذ القدم بحال المخاطب، ونصت على ضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وجاءت عناية القدماء بالأفعال الكلامية والاستلزام الحواري في دراستهم للمعاني المجازية للإنشاء، والأغراض البلاغية للخبر، وقيام الخبر مقام الإنشاء وغيرها، وجاء الحِجاج في المذهب الكلامي، وتجلّت آلياته في التأكيد والقصر والصور البيانية وغيرها مما يرمي إلى الإقناع، ويتلاقى الافتراض المسبق مع الإيجاز في البلاغة العربية، حيث يستغني المقال عن ذكر ما هو مفهوم من المقام، وهو جزء مما يعلمه المتكلم من حال المخاطب فيراعيه في تشكيل الخطاب، وستتضح معالم التلاقي بين البلاغة والتداولية بصورة مفصلة من خلال العرض في صفحات البحث عند الجرجاني بصفة خاصة.

ب ـ الجرجاني وكتابه (الإشارات):

هو "محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الاستراباذي، الحلي، الغروي (ركن الدين) متكلم، أصولي، مشارك في أنواع من العلوم. ولد، ونشأ بالحلة، وسكن الغري، وأخذ عن العلامة الحلي.

من تصانيفه الكثيرة : شرح مبادئ الأصول لأستاذه الحلي فرغ من شرحه سنة ٦٩٧ هـ، وروضة المحققين في تفسير الكتاب المبين في خمس مجلدات، والإشارات في علم البلاغة، ووسيلة النفس إلى حظيرة القدس في حقيقة الإنسان،

وإشراق اللاهوت في شرح الياقوت في علم الكلام".[١]

أما عن تأليفه الكتاب وطريقة عرضه، فقد رأى الجرجاني أن كثيرًا من العلماء خاضوا في تقرير قواعد البلاغة وأحاطوا بها قدر طاقتهم، لكن كلامهم لم يخلُ من الزيغ والسهو، فأصدر كتابه (الإشارات)، مقررًا قواعد هذا العلم، ومنتقدًا بعض أقوال فرسان البلاغة كالخفاجي، وعبد القاهر، والزمخشري، والسكاكي، والقزويني، وذكر كثيرًا من الأوهام التي وقعوا فيها، وبيّن الخطأ، وأرانا الصواب حتى جعلنا نعجب: كيف غفل عنه من سبقه؟! وهو يعرض المسألة البلاغية تحت عنوان (إشارة) ثم يناقشها ويبيّن خطأها، ويردها إلى الصواب تحت عنوان (وهم وتنبيه) فكان ساعيًا إلى التغيير والتجديد، حتى يمكن القول: إنه لم يسبقه أحد من مؤلفي البلاغة في تنبيهاته.[٢]

ومما يُعَدّ له من السبق الملامح التداولية التي بدت في الكتاب، ومثلت جذور المنهج التداولي بمختلف معطياته، فقد تلاقت أفكاره مع مبادئ التداولية في مواضع كثيرة مثل: الإنشاء، والفصل والوصل والتصوير البياني والمحاجة وغيرها مما سيأتي تفصيله في صفحات البحث.

(١) معجم المؤلفين، كحالة، دار إحياء التراث العربي –بيروت ٤٦/١١، ٤٧.

(٢) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب –القاهرة ١٩٩٧م، مقدمة المحقق، ص: ذ، ل، م.

الملامح التداولية الواردة في علم المعاني

تعريف علم المعاني :

يقول محمد بن علي الجرجاني في تعريفه علم المعاني: "علم يعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسب مقتضى الوقت"(١).

تتجلى في علم المعاني الصلات القوية بمباحث التداولية، ويلاحظ أن الجرجاني راعى في هذا التعريف عنصرًا تداوليًّا مهمًّا هو السياق الذي يعد ركيزة التداولية، إذ نص على تشكّل الكلام بتشكّل أحوال المعنى حسب مقتضى الوقت، أي حسب ما هو كائن وقت إرسال الكلام، وعليه، فالتعريف يشمل السياق بأبعاده المعنوية والزمانية والمكانية والاجتماعية والنفسية، وأحوال المعنى تختلف باختلاف السياق.

فقد عُرِّفت التداولية بأنها "اتجاه في الدراسات اللسانية، يعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق" (٢) فالتفاعل بين طرفي الخطاب (المتكلم والمتلقي) حسب ما يقتضي الموقف يستتبع أثرا في اللغة المستخدمة في الخطاب، من حيث الصياغة والتراكيب، ينعكس بدوره على ما تحمل من مضامين بمعونة استعمالها في سياق معين.

---

(١) الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، ص٣.

(٢) البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أعمال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات ع٦، المطبعة العصرية -تونس ١٩٨٧م، ص١٢٥.

الفصاحة:

وفي إشارة الجرجاني إلى فصاحة المفرد يشترط لها خلوه من ستة أمور: أولها "أن يخلو من اجتماع المثلين من غير إدغام .... وعن اجتماع المتقاربين في المخرج [والثاني] أن يخلو عن الغرابة"(١)

والأول يرجع إلى عنصرين من عناصر السياق: المتكلم حتى لا يتعثر في النطق، والسامع حتى يقع اللفظ خفيفا في أذنه تمهيدا لفهمه، وقد ركزت البلاغة العربية على المتكلم "فهو طرف أساسي في عملية الكلام، وعنصر فعال في تحديد خصائص النص ؛ إذ على عاتقه تقع كلفة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام"(٢)، والثاني يراعي فيه حال السامع حتى يخاطب بما هو متداول مفهوم، والسامع أحد عناصر التداولية، وكلا الشرطين يحقق الاتصال الفعال بين الطرفين الذي هو غاية تداولية؛ إذ "التداولية فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم"(٣) فعندما يكون الكلام خفيفا سهل النطق مفهوم المعنى تتحقق الغاية الاتصالية بين الطرفين.

ومن الأمور الستة التي شرطها "ألا يكون للكلمة المستعملة معنى آخر يكره ذكره" (٤) ومثَّل بقول عروة:

---

(١) الإشارات والتنبيهات ص٤.

(٢) التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م، ص٢٤٨.

(٣) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٢م، ص ١٢.

(٤) الإشارات والتنبيهات ص٧.

وقلتُ لقوْمٍ، في الكنيفِ، ترَوّحوا عشِيّةَ بتنا عند ماوان، رُزَّحِ[1]

معللا بقوله: "والكنيف أصله الساتر، إلا أنه يطلق على بئر الغائط، ولعل هذا العرف حدث بعد عروة فيعذر، ولا يعذر من استعمله بعد هذا العرف" [2]

يلاحظ هنا ملمح تداولي يرجع إلى عنصر من عناصر السياق هو السامع حتى لا ينفر من الكلام، وليكون بناء الكلام جاذبا له؛ فاللفظ الذي له معنى مكروه يضر بالعلاقة بين طرفي الخطاب وقد يقطع الاتصال بينهما؛ إذ يُعرِض السامع أو المخاطب وينصرف، فإذا تجنب المتكلم هذا النوع من الألفاظ فإنه يقيم بناء جاذبًا يبقي على سامعيه.

فهو قد كره لفظ (الكنيف) في البيت –وإن كان أصله الساتر– لما شاع من استعماله في الغائط، وهو مما يُستقذَر ويُنفر منه، فينصرف السامع عن المتابعة، فلا يتحقق غرض المتكلم من عملية التواصل. ذلك أن "القارئ [وكذا السامع] لم يعد مجرد مستقبل أو متلق، وإنما تتمثل القيمة الحقيقية في العمل الإبداعي من خلال المشاركة بين المبدع والمتلقي في لحظة توحد وجودي"[3] واللفظ الذي له معنى آخر مكروه ينفي تلك المشاركة حسب رؤية الجرجاني .

كما تنبه الجرجاني إلى مكون آخر من مكونات السياق له دور في الحكم بملاءمة الكلمة أو عدمها هو الزمان؛ إذ يقول: (ولعل هذا العرف حدث بعد عروة فيعذر، ولا يعذر من استعمله بعد هذا العرف) فإذا كان عرف استعمال (الكنيف)

(١) ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، دراسة وشرح وتحقيق/ أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية –بيروت ١٩٩٨م، ص٥١.

(٢) الإشارات والتنبيهات ص٧.

(٣) البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، ط١ مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ١٩٩٤م، ص ٢٣٩.

في (الغائط) قد استحدث بعد عهد عروة، فعروة معذور ولا شيء عليه، وإنما يعاب به من جاء بعده ممن عُرِف هذا الاستعمال في زمانه، فكما تُستحسن الكلمة في موضع وتُعاب في آخر، تُستساغ في زمن وتعاب في آخر، فالزمان أحد عناصر السياق يتدخل في تشكيل الخطاب؛ لتكون اللغة المستخدمة ملائمة للمقام.

وفي إشارته إلى فصاحة الكلام: يقول: "الذي يخل بفصاحته أمران :

أحدهما : ألا يكون ترتيب مواده على ما ينبغي من التقديم والتأخير، وهو على ضربين: أحدهما: ألا يخلّ بالفهم كثيرًا"[١]

جعل التقديم والتأخير الذي يخل بالفهم سببا يخل بفصاحة الكلام، فهو حينئذ يراعي السامع؛ إذ يشترط أن يصل إليه المعنى بلا لبس. وهذا من مبادئ (جرايس) المندرجة تحت مبدأ التعاون الذي ينظم العلاقة بين طرفي الحوار، وبالتحديد مبدأ الطريقة، الذي نصه "كن واضحا، فتجنب الغموض، وتجنب اللبس، وأوجز، ورتب كلامك".[٢]

إذن هو ينص على ضرورة أن يعتبر المتكلم السامع في تشكيل الخطاب، ويجعله عنصرا فاعلا فيه، وهو مما تقوله التداولية "فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، اجتماعي، لغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما".[٣]

وهكذا حدد البلاغيون شروطا للفصاحة حتى يضمن المتكلم تواصله مع السامع في وضوح دون أدنى لبس؛ حتى تحقق اللغة غايتها.

---

(١) الإشارات والتنبيهات ص٦، ٧.

(٢) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص١٤.

وقبل أن ينهي كلامه عن الفصاحة يقول: "وقيل: يجب الاحتراز عن كثرة التكرار وتتابع الإضافات مطلقا، كقول المتنبي: سبوحٌ لها منها عليها شواهدُ [١] وكقول ابن بابك : حمامةَ جرعى حومةِ الجندلِ اسجعي [٢]

قلت: وهذا -أيضا- ينبغي أن يخصص، بأن يقال: إن كانت الإضافة موجبة للثقل اللفظي كقول المتنبي، أو خالية عن الفائدة، كقول ابن بابك فهي مما يجب الاحتراز عنه، وأما إذا خلت عن الثقل، ولم تخلُ عن الفائدة، فلا تخلّ بالفصاحة" [٣]

تراه يشير إلى مبدأ مهم من مبادئ التداولية هو مبدأ (الفائدة)؛ إذ يجعل خلو الإضافة منها مخلا بالفصاحة، ووجودها نافيا للخلل رغم تتابع الإضافات؛ فمراده هو "حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب"[٤] ليتحقق الغرض التواصلي.

كما اشتمل النص على ملمح تداولي آخر حين شرط أن يكون تتابع الإضافات خاليا من الثقل؛ والثقل أمر يضر بعملية التواصل؛ إذ يُجهد في نطق الكلام، ويبطئ وصوله إلى الأفهام.

---

(١) صدره (وتسعدني في غمرة بعد غمرة) ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٩٨٣م، ص ٣١٩.

(٢) تمامه: (فأنت بمرأى من سعاد ومسمع) بغية الإيضاح، الشيخ عبد المتعال الصعيدى، مكتبة الآداب –القاهرة ١٩٩٩م، ١٨/١.

(٣) الإشارات ص١٢.

(٤) التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) د. مسعود صحراوي، ط١ دار الطليعة –بيروت ٢٠٠٥م، ١٨٦.

البلاغة :

يقول "فبلاغة الكلام: كون اللفظ فصيحًا معبرًا به عن المعنى بحسب اقتضاء الوقت الحاضر، وبحسب حالة متعلق الكلام من الممدوح والمذموم وغيرهما، واقتضاء الوقت الحاضر مختلف: فإن مقام التنكير أو الإطلاق أو التقديم أو الذكر أو قصر الحكم أو الفصل أو الإيجاز وخطاب الذكي غير مقام التعريف أو التقييد أو التأخير أو الحذف أو عدم القصر أو الوصل أو الإطناب أو خطاب البليد، فإذا عبر المتكلم عن المعنى المناسب لمتعلق الكلام، وبحسب اقتضاء وقته من الأشياء المذكورة بلفظ فصيح فكلامه بليغ فصيح" (١)

عبارة (حسب اقتضاء الوقت الحاضر) تعني "مجمل الشروط الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي واستعمال اللغة" (٢) وفي هذا يتجلى التوجه التداولي بلاغة محمد الجرجاني؛ إذ يرى أنه من الضروري مناسبة الكلام للمقام، وفي حديثه عن المقامات يربط بين المقام وبناء الكلام وتركيبه من حيث التنكير والتعريف، والإطلاق والتقييد، والتقديم والتأخير .... إلخ، "فالتباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب" (٣) وهذا من صميم التداولية؛ إذ يتحدث عن اللغة في الاستعمال، يربط التركيب اللغوي بالمستوى الذهني والتفكيري للمخاطب، حيث خطاب الذكي غير خطاب البليد، وهو بهذا ينبه إلى ضرورة حضور المخاطب في ذهن المتكلم ليبني

---

(١) الإشارات ص١٣.

(٢) تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف – الجزائر ٢٠٠٣م، ص ٩.

(٣) الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، مسعود صحراوي، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، ٢٠٠٤ ص ٢٦.

كلامه على الوضع الذي يناسبه، ويجدي نفعًا معه. إذن السامع يتدخل في تشكيل الخطاب على نحو ما تقول به التداولية.

وهكذا سعت البلاغة العربية إلى تقديم القواعد للمتكلم، حتى يصل إلى غايته وهي التأثير في المتلقي (السامع)، وبذا كانا (المتكلم والسامع) قطبي اهتمام البلاغيين، ومحورين من محاور البلاغة كما هما عنصران من عناصر التداولية، وربطت بين المقام والتركيب وهو ما تسعى إليه التداولية من خلال اهتمامها بالسياق.

موضوعات علم المعاني :

وبعد أن ذكر أركان علم المعاني الثمانية يقول: "وإنما لم يذكر أحوال المركب الإضافي والوصفي؛ لأن موضوع هذا العلم الكلام، وليسا كذلك، وأيضا لا يتوارد عليهما أحوال يتغير المعنى بها. وأما أحوالهما لا بحسب المعنى من الإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، والذكر والحذف، فيبحث عنها النحوي" (١)

يعول كل التعويل على القرينة التداولية الكبرى التي سمّوها الإفادة فيستبعد أحوال المركب الإضافي والوصفي من موضوعات علم المعاني؛ إذ موضوع علم المعاني الكلام أي التركيب المفيد، وكلاهما لا يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها؛ لذا يُترك بحثهما للنحوي.

ثم يعود ويؤكد ذلك عندما شرع في الركن الأول (الإسناد وما يعرض له) يقول في إشارته إلى الإسناد: "هو نسبة مقومة للمركب يفاد بها المخاطب" (٢) وواضح في تعريفه شرط الإفادة المعوّل عليه في التداولية، ثم يقول: " وقيد

(١) الإشارات، ص١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص١٨.

الإفادة : ليخرج المركب الإضافي والوصفي" [١] إذن خروج المركب الإضافي والوصفي من مباحث علم المعاني ومن الإسناد مُعلَّل بعدم حصول الإفادة، فمدار الأمر عنده على التركيب الذي يحصل منه المتلقي على فائدة، أما المركب الإضافي والوصفي فمن قبيل تصور المفرد.

ثم يقول "ونسبة تخصيصه [أي الإسناد] بالخبري، قلنا: ولا تكون معلولة للفظ [أي ناتجة عن القول]؛ ليخرج الإسناد الإنشائي؛ فإن نسبته معلولة للفظ" [٢] أي اللفظ في الإسناد الإنشائي سبب في إيجاد النسبة، أي نسبته مسببة عن لفظه، فقد صرح بأن الإنشاء ينجز النسبة التي تعبر عن حدث، وهذا هو مفهوم الأفعال الكلامية (إنجاز الأشياء بالكلام) أهم محاور التداولية. [٣]

الإسناد المجازي :

يعول على اعتقاد المتكلم في كون الإسناد حقيقة أو مجازًا ؛ إذ يقول "ولصيرورة الإسناد بسبب الاعتقاد حقيقة وإن لم يطابق الواقع جاز أن يكون إسناد واحد حقيقة ومجازًا بالنسبة إلى قائلَيْن، يقول الحماسي:

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغداةِ ومرُّ العشيّ [٤]

إن كان من الدهريّ فهو حقيقة؛ لاعتقاده أن الإشابة والإفناء من الدهر، وإن كان من المُحِقّ فهو مجاز لعدم مطابقته الواقع ولا اعتقاده" [٥] وفي هذا ملمح تداولي؛ لأن المتكلم الذي هو أحد عناصر التداولية، وقصده الذي هو من

(١) الإشارات ، ص١٨.

(٢) المصدر السابق ص١٨.

(٣) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) أوستين، تر/ عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق –الدار البيضاء ١٩٩١م، ص١٦.

(٤) البيت للصلتان العبدي، شرح ديوان الحماسة، التبريزي، دار القلم –بيروت، ٥٦/٢.

(٥) الإشارات، ص٢٢.

مبادئها هما الفيصل، على نحو ما اقترح موريس: "إذا كنا نحيل في بحث ما مباشرة على المتكلم أو على مستعمل اللغة ... فإننا نعتبر هذا البحث صادرًا عن التداولية"[(١)]، والجرجاني هنا يحيل على المتكلم، واعتقاده في الحكم بكون الكلام حقيقة أو مجازًا.

توكيد الإسناد :

في إشارته إلى توكيد الإسناد يقول "من عوارض الإسناد أن يؤكد إذا عرض للمخاطب التردد فيه أو الإنكار، أو عرض للإسناد قوةُ العلم به، فيقتصر على (زيد عالم) إذا خلا الإسناد عن هذه العوارض، ويُسمَّى خبرًا ابتدائيًّا، وإن كان مترددًا فيه يقول: (لزيدٌ عالم) ، ويُسمَّى خبرًا طلبيًّا، وإن تجاوز عن التردد إلى ظن خلافه يقول: (إنّ زيدًا عالم) وإن تجاوز إلى الجزم في الإنكار يقول: (إنّ زيدًا لعالم) وإن بالغ في الإنكار يقول (والله إنّ زيدًا لعالم) ويُسمَّى خبرًا إنكاريًّا. وهذا هو مقتضى اللغة العربية" [(٢)]

فهو يرشد المتكلم إلى التركيب المناسب لكل حالة ذهنية أو إدراكية من حالات السامع، واختلاف التراكيب باختلاف حال المتلقي جزء من المقولة الأم في البلاغة العربية (مطابقة مقتضى الحال) بما لها من أسس وظلال تداولية، وفي الخبر الإنكاري يسعى المتكلم إلى تغيير اعتقاد السامع، والتأثير فيه وإقناعه بمضمون الخبر لذا يدخله أكثر من مؤكد؛ إذ التأكيد آلية لغوية من آليات الحِجاج، وإقناع السامع غاية تداولية للحِجاج، ويلاحظ من خلال الأمثلة زيادة المؤكدات كلما زاد الإنكار، وهو ما يعرف عند (سيرل) بـ(درجة الشدة للغرض المتضمن

(١) المقاربة التداولية، ص ٣٤.

(٢) الإشارات، ص٢٦.

في القول) وهي ما يمثل الفرق بين التوكيد والخبر العادي عنده . [١]

وهذا يُعدّ من دراسة اللغة في الاستعمال، وينص على أن لغة الخطاب تتشكل حسب حال المخاطب، وتأتي على الصورة التي تحقق قناعته.

الحذف والذكر :

يقول " مما يعرض للمسند إليه الحذف لداعي الاختصار وعدم الالتباس، بوجود قرينة لفظية أو معنوية، ثم الداعي يقوى لأسباب منها: أنه إذا أبهم المسند إليه بالحذف حصل للنفس ألم لجهلها به، وإذا التفتت إلى القرينة تفطنت له فيحصل لها اللذة بالعلم به، واللذة الحاصلة بعد الألم أقوى من اللذة الحاصلة ابتداء" [٢]

يشترِط عدم الالتباس بأن يكون في سياق الكلام قرينة لفظية أو معنوية تحفظ المقصود ، وتدل المتلقي عليه، وهذا يتقاطع مع الدرس التداولي في مبدأ التعاون عند (جرايس) وبالتحديد محور الطريقة أو الكيفية الذي ينص على الإيجاز، وتجنب الغموض واللبس.

ويعلل حسن الحذف وقوة داعيه بتأثيره في نفس المخاطب، وهو غرض تداولي، فهو يبغي أن تحصل للسامع اللذة الأقوى، وإذا التذ السامع تقوَّى المعنى لديه، وزاد اقتناعه به وهو مراد المتكلم.

وفي إشارته إلى ذكر المسند إليه يقول "وذكره إما لعدم القرينة الدالة عليه مع أصالته ..... أو لضعف القرينة أو لغباوة السامع ...." [٣]

---

(١) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص ٢٠٨.

(٢) الإشارات، ص٢٩.

(٣) الإشارات، ص٣٠، ٣١.

عدم وجود القرينة أو ضعفها يحتّم ذكر المسند إليه؛ ليأمن السامع اللـــبس، وتتحقق الإفادة، وغباوة المخاطب وسوء فهمه يحتّم أيضا ذكره ليصل المعنى إليه صحيحا، فالغاية التي يرمي إليها المتكلم إفهام السامع أو المخاطب وإفادته، وهي غاية تداولية.

التعريف :

في إشارته إلى تعريف المسند إليه بالعلمية يقول في أغراضه: "أو لكونه مُعظَّمًا في نفس الأمر، أو في اعتقاد المتكلم أو المخاطب" (١)

فيولي طرفي العملية الاتصالية (المتكلم والمخاطب) أهمية على أساســـها يعبّر بالعلَم دون غيره من أنواع المعارف؛ ذلك أن المتحدَّث عنه عظيم في اعتقاد أحدهما أو كليهما، فإجلالًا له يُذكر باسمه العلَم، كما أن التعظيم مقصـــد تـــداولي ناتج عن هذا الأسلوب.

وفي تعريفه بالموصولية يقول "وإن كان بالموصولية فلكونه غير معلـــوم إلا بالصلة، كقولك: الذي كان معك بالأمس رجل عاقل" (٢) فالمخاطب لا يعلم عـــن المسند إليه إلا ما جاء في جملة الصلة (كونه معه بالأمس)؛ لذا بنى المتكلم على ما هو معلوم لديه.

إذن ، هنا ينطلق المتكلم من المشترك المعرفي بينه وبين (السامع)، وهو "ما يعتبره المتكلم أرضية مشتركة مسلما بها لدى كل أطراف المحادثة " (٣) وهـــو ما يشير إلى البعد التداولي لاستعمال الاسم الموصول في هذا المثال.

---

(١) الإشارات ، ص٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٣) تحليل الخطاب، ج. براون، ج. يول، ترجمة وتعليق / د. منير التريكي، د. محمـــد لطفـــي الزليطني، جامعة الملك سعود –الرياض ١٩٩٣م. ص٥١.

وفي أغراض تعريف المسند إليه بالإشارة يقول "أو لغباوة السامع حيث لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس" [١] أي أن المتكلم يعتبر حال السامع ، وأنه لن يفهم المقصود بالمسند إليه إلا بالإشارة المحسوسة، فيورد كلامه متضمنًا خصيصة تناسبه، وهذا ملمح تداولي.

ثم يقول "أو للتعظيم، فيؤتى بلفظ البعيد [أي اسم الإشارة الموضوع للبعيد] .... وقوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف ٣٢] ولم يقل (هذا الذي) مع حضوره؛ لبعد منزلته في الحسن"[٢] فهو يفطن إلى أن التعبير باسم الإشارة الموضوع للبعيد هنا قد اعتمد على السياق الخارجي، وهو بلوغ المتحدَّث عنه منزلة بعيدة في الحسن، و" موضوع التداولية عند بارهييل ومونتاك هو السياق وما يحويه" [٣] كما أن هذا التعظيم يمثل قصد المتكلم، وهو مقصد تداولي متوخّى من استعمال هذا الأسلوب، والمتكلم مرتكز رئيس في التداولية الحديثة؛ حيث تبحث في معانى المتكلم ومقاصده ونواياه في الخطاب، فتأويل النصوص والتراكيب وفهمها لا ينفك عن (من هو المتكلم؟) وما يعتقده ومقاصده وشخصيتِه وتكوينِه الثقافي، ولذلك كله دور في تشكيل لغة الخطاب. [٤]

وفي تنبيه له جاء ردًّا على تعليل السكاكي لعدم صحة وصف النكرة بالجملة الإنشائية يقول الجرجاني: " كان يجب على السكاكي أن يحلل الحكم هكذا: إن النسبة الوصفية يجب أن تكون سابقة على كلام المتكلم في علم المخاطب؛ ليصح

(١) الإشارات، ص٣٤.

(٢) المصدر السابق، ص٣٤.

(٣) المقاربة التداولية، ص٤٨.

(٤) ينظر: البحث اللساني والسيميائي، طه عبد الرحمن، كلية الآداب والعلوم-الرباط ١٩٨١م، ص٣٠١.

أن تكون مميِّزة، والنسبة الإنشائية طلبية كانت أو غير طلبية لا يصح أن تكون سابقة عليه، لأنها معلولة له، والمعلول لا يصح تقدمه على علته، فلا يصح أن يوصف بالإنشاء" [١] فإنما يوصف بما هو معلوم لدى المخاطب؛ حتى يصح تمييز الموصوف به، والجملة الإنشائية لم يحدث مضمونها بعد، فليس بمعلوم لديه لذلك لا يصح الوصف بها، أي تحدث العلة أولًا وهي الكلام، ثم يتسبب عنها المعلول وهو ما تقتضيه وتنجزه الجملة الإنشائية، وفي هذا إشارة واضحة إلى نظرية الأفعال الكلامية التي هي أحد أهم محاور التداولية وأسبقها ظهورا. فالنسبة الوصفية معلومة لدى المخاطب، سابقة في الوجود على الكلام، على حين أن النسبة الإنشائية تالية له، مترتب وجودها عليه؛ فالكلام سبب إيجادها، وهذا هو إنجاز الأشياء بالكلام.

التقديم :

في إشارته إلى تقديم المسند إليه يقول "أو لكونه مشوِّقًا إلى الخبر، فيقدَّم ليتمكن في ذهن السامع" [٢] وتلك غاية تداولية، فتمكن الخبر في ذهن السامع ينتج عنه اقتناعه به، والعمل بمقتضاه، وسلوك الطريق الذي يوجه إليه، وهذا ما يرمي إليه الحِجاج أحد محاور التداولية الكبرى، ووظيفته هنا " الإقناع الفكري الخالص"[٣] ، وآليته عند الجرجاني هنا هي التقديم.

وفي إشارة إلى وجه إفادة تقديم المسند إليه تقرير الحكم وتوكيده يقول "ويؤيد ما قلناه من إفادة التقديم التأكيد أن مثل هذا الكلام إنما يساق في مظان

(١) الإشارات، ص ٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٣) الحجاج في البلاغة المعاصرة (بحث في بلاغة النقد المعاصر)، محمد سالم محمد الأمين الطلبة، ط١ دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت ٢٠٠٨م، ص١٠٧.

التوكيد بأن يكون في موضع تكذيب أو مظنته أو تردد السامع ..... وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل ٢٠] فإن اعتقادهم إلهية دون الله مظنة تكذيبهم أنهم يخلقون، ومنه قول طرفة: نحن في المشتاةِ ندعو الجفلى، فإن الافتخار مظنة وجود المعارض، ووجود المعارض مظنة التكذيب" (١)

تقديم المسند إليه في الآية استدعاه اعتقادهم إلهية دون الله تعالى، فهو هنا يجعل اعتقادهم مدعاة التقديم؛ لأن هذا الاعتقاد مظنة تكذيبهم أن هذه الآلهة مخلوقة، فقدم المسند إليه (هم) على الخبر الفعلي (يخلقون) تقريرًا للحكم وتوكيدًا؛ لإزالة ما يمكن أن يكون من تكذيب، والمفتخر ربما وجد معارضا يُكذِّب ما يفتخر به ؛ لذا يبني كلامه بناء مؤكدا يمنع المعارض، ويبطل تكذيبه، يلاحظ أن الغرض هنا هو ما قصد المتكلم بناء على حال المخاطب، والقصد واعتبار حال المخاطب أو السامع من مبادئ التداولية؛ إذ تهتم "بدراسة اللغة التي يستعملها المتكلم في عملية التواصل، وعوامل المقام المؤثرة في اختيار أدوات معيّنة دون أخرى للتعبير عن مقصده"(٢)، وهنا تم اختيار التقديم للتعبير عن القصد، وهذا التأكيد الذي أسفر عنه التقديم يجعل الجملة بلغة (سيرل) والتداوليين فعلًا كلاميّا من صنف التقريريات إذ الغرض هو التقرير.(٣)

الأسلوب الحكيم :

يقول " وهو أن يتلقى المخاطِب بغير ما يترقبه، ويحمل كلامه على غير مراده صرفًا لرأيه إلى ما هو أولى به، أو يلقى السائل بغير مطلوبه تنبيهًا على

(١) الإشارات، ص٤٣، ٤٤.

(٢) تحليل الخطاب، ج.براون ،ج يول، ص ٣٢.

(٣) ينظر: التداولية عند العلماء العرب، ص ٢٠٧-٢٠٨

أنه أولى به" [١] .

وحمل الكلام على ما هو أولى بحال المخاطِب أو السائل فيه مراعاة لحاليهما، وتنبيه لطيف لكليهما بغية تحريك نشاطه والتأثير فيه لينحو منحى أولى وهو بعد تداولي؛ إذ التأثير في السامع غاية حجاجية، إذ " تروم دراسة الحجاج تحليل التقنيات الخطابية التي تتيح الظفر بإذعان السامعة أو زيادة إذعانها للدعاوى المعروضة لتصديقها" [٢]، وأسلوب الحكيم تقنية خطابية تحمل المخاطب أو السائل على ما هو أولى اعتقادًا أو سلوكًا.

(إنْ) و (إذا) :

في إشارة إلى (إنْ) و(إذا) يقول "وقد يتجاهل المتكلم، فيستعمل (إنْ) في مقام القطع [على خلاف الأصل] إما لإنكار المخاطب القطع، كقولك لمن ينكر ركوب الأمير: إن لم يركب فأين فرسه وغلامه؟ أو لعدم جريه على موجب علمه، كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه"[٣]

إن ارتكاب خلاف الأصل بالعدول عن (إذا) إلى (إن) استدعاه حال المخاطب، حيث الإنكار في الأول، وعدم العمل بمقتضى العلم في الثاني ليتكيف التركيب معه، وكأن المتكلم في الأول يجاري المخاطب حتى يصل إلى إثبات خلاف ما يعتقد، وفي الثاني يقول أنا أشك في كونه أباك؛ ليرجع ويرعوي عما هو عليه من إيذائه، وهذا اعتبار تداولي؛ إذ يستدرج المخاطب إلى الإذعان لوجهة نظر المتكلم في الأول، ويدفعه إلى تعديل سلوكه نحو أبيه في الثاني.

---

(١) الإشارات، ص٥٠.

(٢) الحجاج، شايم برلمان، تر/ محمد أسيداه، مجلة فكر ونقد، العدد ٨٣ المغرب ٢٠٠٦ ص ١٢٤.

(٣) الإشارات، ص٥٨.

الإخبار بالجملة:

في إفادة الجملة الاسمية الثبوت، والفعلية الحدوث يأتي بتحليل عميق دقيق –بزَّ به جميع من سواه– لاستعمال الملائكة الجملة الفعلية في تحية إبراهيم –عليه السلام– واستعمال إبراهيم الجملة الاسمية في الرد عليهم، يقول "من أمثلة الحكم المذكور قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود ٦٩] أي قالت الملائكة (سلاما) أي سلمت يا إبراهيم سلاما، أي سلمك الله من النقص، وبلغك غاية الكمال الممكن لك، وقال إبراهيم (سلام) أي لكم سلام، أي السلامة من النقص ثابتة لكم، أي أبقى الله كمالكم. وإنما أتوا بالجملة الفعلية ونصبوا (سلاما)؛ لأن كمال إبراهيم–عليه السلام– بل كل إنسان حاصل بالتدريج لا دفعة واحدة، وبقدر ما يحصل من الكمال تحصل السلامة من النقص، فالسلامة تحدث كل آن يعرض في أثناء حركة الإنسان إلى كماله. وإنما أتى إبراهيم بالجملة الاسمية، ورفع (سلام)؛ لأن كمال الملائكة ثابت في أول فطرتهم غير متدرج شيئا فشيئا، فأيّ آنٍ يعرض كان كمالهم ثابتًا فيه، وكذلك السلامة من النقص" (١)

هذا التحليل ينم عن فهم عميق للأبعاد التداولية للحوار القائم بين إبراهيم والملائكة –عليهم السلام– فهو يقول إن كلا الطرفين راعى حال مخاطبه فعبر بما يناسبه ، واعتبر السياق القائم، فالفعلية أنسب في حق إبراهيم –عليه السلام– لحدوث السلامة شيئًا فشيئا بناء على تدرجه في الكمال، والاسمية في حق الملائكة أنسب؛ لأن كمالهم ثابت وبالتالي سلامتهم. فالتعبير بالجملة الفعلية في خطاب إبراهيم والاسمية في خطاب الملائكة جاء بناء على حال المخاطب ومراعاة للسياق؛ لتقوم المناسبة بين اللغة ومقام استعمالها، وهذا صميم التداولية؛ ذلك

(١) الإشارات ، ص٦٤.

أنها "دراسة خضوع القضايا للسياق". [١]

الإنشاء :

يعرِّف الإنشاء تعريفًا يتقاطع –صراحة– مع الأفعال الكلامية؛ إذ يقول "الإنشاء: كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوقة بنسبة أخرى ... فإن المتكلم هو الذي يحدث نسبة هي صورة الكلام" [٢] أي أنه كلام سبب في إيجاد نسبة لم تكن موجودة من قبل، أي إنجاز عملٍ ما وهو ما قرره أوستن في كتابه نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) إذ يقول "فالنطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه" [٣]، فقولنا للطالب: (ذاكِرْ) إنشاء يتسبب في إيجاد نسبة المذاكرة إليه، أي به ينجز الطالب حدث المذاكرة.

النداء :

يقول في تعريفه "هو إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها ليقبل المخاطب به إلى المتكلم به بقلبه" [٤] فهو فعل كلامي؛ إذ به يُنجَز عمل هو الإقبال، فلفظ النداء يوجِد الإقبال، و"يعد النداء توجيها لأنه يحفز المتلقي للقيام بعمل أو ردة فعل "[٥] أي من الأفعال الكلامية التوجيهية عند التداوليين.

وضع الخبر موضع الإنشاء:

يأتي في هذا الموضع بما هو عمق نظرية الأفعال الكلامية –أيضا– حيث يُنجَز عمل بصيغة خبرية بمعونة قرائن الأحوال، إذ يقول "وقد يبدل بلفظ الإنشاء

---

(١) المقاربة التداولية، ص ٤٩.

(٢) الإشارات، ص٨٥.

(٣) نظرية أفعال الكلام العامة، ص ١٦.

(٤) الإشارات، ص ١٠٣.

(٥) خطاب الحجاج والتداولية – دراسة في نتاج ابن باديس الأدبي، عباس حشاني، ط١عالم الكتب الحديث – إربد٢٠١٤م، ص٢٧٢.

الخبر: إما ليحقق صدق المتكلم فيستلزم الأمر، نحو ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة ٢٣٣] أي فليرضعن،﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة ٢٢٨] أي فليتربصن، ولذلك جاء بلفظ المضارع" (١)

فالجملة الخبرية هنا فعل كلامي يستلزم إيجاد الإرضاع والتربص مبادرة إلى امتثال أمر من يُخشى تكذيب خبره، ويجب تحقيق صدقه، إذن لفظ الخبر هنا ينجز عملًا هو الإرضاع في الأول، والتربص في الثاني، وقد "انطلق أوستين من ملاحظة بسيطة مفادها أن الكثير من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية لا تصف مع ذلك أي شيء، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، وبالفعل لا تستعمل هذه الجمل لوصف الواقع بل لتغييره، .... فقد فكر في جمل من قبيل (آمرك بالصمت) .... أو (أعدك بأن آتي غدا) لا تقول شيئا عن حالة الكون وإنما تسعى إلى تغييره، فقائل (آمرك بالصمت) يسعى إلى فرض الصمت على مخاطبه، يحتمل أنه يريد الانتقال من حالة الضجيج إلى حالة السكون، .. وقائل (أعدك بأن آتي غدا) يخلق التزاما وضربا من العقد الأخلاقي بينه وبين مخاطبه، وهو عقد غير موجود قبلا"(٢) والآيتان تشريع للإرضاع والتربص، أي أنهما لا تصفان شيئين كانا موجودين قبلا، وقد فُهِم منهما الأمر بإنجاز الإرضاع والتربص بما هو خارج عن النسق اللغوي للجملة من سبب النزول مثلا، وقرائن الأحوال المحيطة بالسياق.

(١) الإشارات ص ١٠٣.

(٢) التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، آن روبول، جاك موشلار، تر/ د. سيف الدين دغفوس، د. محمد الشيباني، مراجعة د. لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، ط١ دار الطليعة للتوزيع والنشر –بيروت ٢٠٠٣م، ص ٣٠.

الوصل والفصل:

في حديثه في مواضع الفصل يقول "الرابع: أن تكون الثانية كالجواب عن الأولى: وفي الحقيقة تكون جوابًا عن سؤال مقدر، كقوله تعالى ﴿قَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود ٦٩] كأنه سئل: ماذا قال إبراهيم، فأجاب بقوله: قال سلام، وقوله تعالى ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور ٣٦،٣٧] على قراءة يُسبَّح بفتح الباء، كأنه قيل: من يسبِّحه؟ فقال: يسبحه رجال، فحذف صدر الجواب. ومن ذلك قول الشاعر:

قال لي كيف أنتَ؟ قلتُ: عليل سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويل [١]

كأنه قيل: ما بالك عليلا؟ فأجاب: سهر دائم وحزن طويل" [٢]

تراه يعلل الفصل باعتبار تداولي؛ إذ يرجع إلى فهم السامع ،وإثارة الجملة الأولى سؤالا في ذهنه، يجاب عنه بالجملة الثانية تلبية لفضوله وإشباعًا لرغبته، ودفعًا للّبس الذي قد يعترض السامع لو لم تأتِ الجملة الثانية، وهذا يتقاطع مع مقولة مبدأ التعاون عند (جرايس) بجعل الكلام واضحًا لا لبس فيه ولا غموض.

وباعتبار تداولي يتعلق بالسامع -أيضا- يعلل عدم صحة عطف الجملة المطلقة على المقيدة إذ يقول: "إذا كانت جملة مطلقة بعد جملة مقيدة لم يجز الوصل؛ لئلا يتوهم تقييد المطلقة بسببه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُون اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة ١٤،١٥] لم يعطف (الله يستهزئ بهم) على (إنا معكم) لئلا تتقيد بـ(قالوا) كما تقيدت، ولا على (قالوا) لتقيدها لكونها جواب (إذا) ، وليست الثانية [جملة: الله

(١) البيت في دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ محمود شاكر، ط٣ المدني -جدة والقاهرة ١٩٩٢ م، ص ٢٣٨، وقائله غير معروف.

(٢) الإشارات ص١٠٧.

يستهزئ بهم] مقيدة بشيء منهما" [1] فسبب الفصل دفع توهم السامع تقيد الجملة الثانية بما ليس قيدا فيها؛ حتى لا يلتبس فهمه، وليقع المعنى صحيحا في ذهنه.

وفي تفسيره للجامع الذي كان له الوصل في قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية ١٧-٢٠] يقول: "والاشتراك حاصل في الآيات[2] باعتبار كون الجميع مفيدًا لوجوب النظر إلى عجيب آثار قدرة الله تعالى الدالة على وجود الموجود القادر العالم الحكيم، وتخصيص الأربعة بالذكر لكونها أظهر عند الحس لأهل الظاهر من أهل الوبر والمدر جميعا" [3]

فالجامع في الآيات كون الأمور المذكورة مدعاة للنظر والتأمل والتدبر للوصول إلى الخالق العظيم -سبحانه- وتراه يرد تخصيص هذه الأربعة بالذكر إلى بعد تداولي، هو كونها أظهر للحس عند السامعين جميعًا على اختلاف بيئاتهم، فإدراكهم لها أقرب، وبقرب الإدراك يحصل التأثير المنشود وهو الموعظة والاعتبار مقصود الآيات.

الجملة الحالية التي يمتنع فيها (الواو):

وفي تخريجه لوجود الواو في الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي [4] في قول بعض العرب (كنت ولا أخشى بالذيب) وقول مسكين الدارمي:

أكسبتْه الورقُ البيضُ أبا ولقد كان ولا يُدعَى لأب [5]

---

(١) الإشارات، ص ١٠٨.

(٢) في الإشارات (الآية) والصواب ما أثبتُّ.

(٣) الإشارات، ص ١١٥.

(٤) والصحيح عنده امتناعها كما تمتنع في المضارع المثبت. (الإشارات، ص ١٢٠)

(٥) ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق/ عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، ط١ دار البصري- بغداد ١٩٧٠م، ص٢٢.

وقول مالك بن رفيع:

أقادُوا من دمي وتوعَّدوني وكنتُ وما يُنَهْنِهُني الوعيدُ [1]

يقول " كلها مصدرة بـ(كان)، فزيدت الواو؛ ليرتفع احتمال كونه خبرا لـ(كان)، بأن تكون ناقصة، لا للدلالة على المقارنة الزمانية، فإنها حاصلة، بل نظر إلى حكاية الحال الماضي، كما نظر البلغاء زيادة الواو في نحو (لا ورحمك الله) خوفًا من اللبس" [2]

أي أن الواو مزيدة لئلا تُعدّ الجملة خبرًا لـ(كان) على أنها ناقصة، أي لغرض رفع اللبس والاحتمال في فهم الكلام، وهو بعد تداولي، يرجع إلى السامع أحد عناصر التداولية، وإلى مبدأ الإفادة؛ ليستفاد مقصود القائل على وجهه الصحيح.

إيجاز الحذف :

في أحد تعليليه لحذف جواب الشرط يقول "أو ليدل على أنه شيء لا يحيط به الوصف لفخامته، وليذهب وهم السامع كل مذهب؛ إذ لو ذكر ربما هان عليه، وذلك كقوله تعالى ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر ٧٣] " [3]

الدلالة على تفخيم المحذوف غرض تداولي ينشأ عن الحذف بقصد من المتكلم بمعونة السياق، كما أن في الحذف تنشيطًا لخيال السامع ليذهب في تقديره كل مذهب، ويسبح في فضائية الخطاب، فيثري الدلالة. وعليه، فقد اشتمل تعليله

(١) البيت في الدلائل، ص٢٠٨.

(٢) الإشارات، ص ١٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣١

هذا على أكثر من مبدأ من مبادئ التداولية، مما يؤكد وعيه المبكر بما توصلت إليه الحداثة في عهدها القريب.

الإطناب :

يبدأ في تفصيل وجوه الإطناب، فيقول "الأول: أن يكون على وجه الإبهام والتفسير، نحو: رُبه رجلا، ونعم رجلا زيد، وهو زيد منطلق، لم يكتفوا فيها بالتفسير ابتداء، إما لكونه أوقع في الذهن لوروده مرتين، أو لأن الإبهام يوجب ألم النفس لجهلها به، والتفسير يوجب لذتها، واللذة بعد الألم أقوى منها ابتداء، وهذا معلوم بالوجدان" (١)

يُرجِع بلاغة التفسير بعد الإبهام إلى سبب تداولي، هو تأثير اللغة المستعملة في السامع؛ لكونه أوقع في نفسه وآكد؛ لورود المعبَّر عنه مرتين مرة مبهمًا وأخرى مفسرًا، ولما له من وقع نفسي وجداني حيث اللذة بعد الألم، والظفر بعد الطلب، فهو يقدم دراسة للغة بين مستعمليها: بناء المتكلم للجمل، ووقعها على السامع.

وفي التكميل يقول "ويسمى الاحتراس، وهو أن يكون الكلام محتملا خلاف المقصود منه، فيؤتى بكلام آخر مزيل لاحتمال غير المقصود. ..... وذلك الكلام إما في الوسط كقول طرفة:

فسقَى ديارَك ــ غيرَ مُفسدِها ــ صوبُ الربيعِ وديمةٌ تهمي (٢)

فإن قوله : سقى ديارك، كما يحتمل أن يكون على وجه الإصلاح كذا يحتمل أن يكون على وجه الإفساد، فأزال احتمال غير المقصود بقوله (غير

(١) الإشارات، ص ١٣٥.

(٢) ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق/ درية الخطيب، ولطفي الصقال، ط٢ المؤسسة العربية-بيروت، دائرة الثقافة والفنون -البحرين ٢٠٠٠م، ص١٠٤.

مفسدها). أو في الآخر كقول الحماسي:

وما مات منّا سيّدٌ في فراشِه ولا طُلَّ منا حيث كان قتيلُ [1]

فإنه لو اقتصر على شمول القتل لقومه لأوهم ضعفهم، فأزال هذا الوهم بقوله: ولا طل منا حيث كان قتيل" [2]

وهكذا تتضح التداولية في تعريفه للاحتراس وتحليله لشواهده، حيث الحرص على إزالة احتمال غير المقصود وتصحيح المعنى لدى السامع، إذ أزال في الشاهد الأول احتمال السقيا المفسدة، وأزال في الثاني احتمال ضعف القوم، ففيه دفاع عن قصد المتكلم، وحرص على صحة فهم السامع، وهما اعتباران تداوليان.

(١) للسموأل بن عاديا، شرح ديوان الحماسة، التبريزي، ٢٩/١.

(٢) الإشارات، ص١٤٣.

الملامح التداولية الواردة في علم البيان

نوع الدلالة المقصود في علم البيان :

يقول " وقد رجحت دلالة الالتزام؛ لتلذذ النفس بها بسبب تصرفه فيها، وهي موضوع علم البيان، فإن المتكلم يدل على المعنى الخارجي بتوسط العقل، وأحد الثلاثة من التشبيه والمجاز والكناية"[١] أي أن المتكلم يُفهِم السامع المعنى الخارجي بتوسط العقل وبالصورة البيانية، فهي عملية يشترك فيها طرفا الخطاب (المتكلم والسامع) وتحقق لذة نفسية لكل منهما، وهذا ملمح تداولي؛ حيث يطمع المتكلم أن يستطيع السامع الانتقال من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود الذي هو لازمه بواسطة التعلّق العقلي بينهما في اعتقاده، إذن المتكلم يبني صورته البيانية على ما يعتقده السامع من تلازم بين المعنيين مما هو من المشترك المعرفي بين طرفي الخطاب، ويعد المشترك المعرفي من المعطيات الخطابية المتعلقة بعملية التلفظ التي تشملها التداولية [٢]. ودلالة الالتزام " عرفت عند اللسانيين التداوليين الغربيين بالدلالات المفترضة والمضمرة" [٣]

ويعقب على تعريف القزويني لعلم البيان[٤] بقوله "والحق أن علم البيان لا يبحث في الدلالة العقلية من حيث الوضوح وعدمه، بل من حيث التذاذ النفس بها لكونها متصرفة فيها، ولها مدخل منها، ألا ترى أن قولك: زيد بحر في العلوم،

---

(١) الإشارات، ص ١٥٠.

(٢) البحث اللساني والسيميائي، ص ٣٠١،٣٠٢.

(٣) اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، محمد سويرتي، مجلة عالم الفكر، ع٣، يناير ٢٠٠٠م، ص ٣٠.

(٤) علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. (الإيضاح مع البغية، القزويني، الشيخ عبد المتعال الصعيدى، مكتبة الآداب –القاهرة ١٩٩٩م ٣/ ٣).

ليس مثل قولك: كثير العلوم، وإنه كثير الرماد ليس مثل كثير الضيافة في التذاذ النفس وقبول الطبع ؟ " [١]

يردّ بحث البيان في الدلالة العقلية إلى بعد تداولي؛ حيث مرجعه إلى التأثير في النفس وحسن الوقع والقبول وتحقيق اللذة؛ إذ تجمع الصورة البيانية بين الوظيفتين: الجمالية حيث إمتاع المتلقي، والحجاجية حيث إقناعه.

ويُخرِج الجرجاني الدلالة التضمنية عن علم البيان إذ يقول "إن قلت: إذا كان علم البيان باحثا عن الدلالة العقلية فما باله لا يبحث في التضمنية لأنها ــ أيضا ــ عقلية ؟ قلنا لأنها مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمى، فإن لم يحصل العلم بها فلا دلالة؛ لزوال شرطها، وإن حصل كان انتقال الذهن إلى جزء المسمى انتقالًا طبيعيًّا لا صناعيًّا، فلا تلتذ به النفس" [٢]

فهو يرى أن التضمنية ليست موضوع علم البيان لأنها مشروطة بعلم السامع بحقيقة المسمّى وتفاصيله وجزئياته، فهو يعتبر حال السامع فيها، كما أنها لا تدخل حتى لو علم السامع حقيقة المسمّى؛ لانتفاء اللذة النفسية في انتقاله إلى جزئه، وهو اعتبار تداولي.

الركن الأول : في التشبيه :

يقول "هو تشبيه شيء بشيء، ليدل على حصول صفة المشبه به في المشبه، ويشترط أن تكون من أظهر صفاته وأخصها، .... وأن يكون وجودها في المشبه به أظهر من المشبه، ..... وهو في الحقيقة إفادة الملزوم بعبارة اللازم، فإن تشبيه زيد بالأسد ملزوم بشجاعته؛ لكون الشجاعة أظهر صفاته وأخصها" [٣]

---

(١) الإشارات، ص ١٥١.

(٢) الإشارات، ص١٥١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

يُفهم من كلامه أن التشبيه استراتيجية يعتمد عليها المتكلم في إيصال قصده من اتصاف المشبه بصفة بعينها إلى السامع بناء على الخلفية المعرفية المشتركة بينهما من اشتهار المشبه به بتلك الصفة وظهورها فيه، وإفادة الملزوم بعبارة اللازم هي ما تحدثت عنه التداولية تحت (الاستلزام الحواري) فتشبيه زيد بالأسد يستلزم أنه شجاع. "فالاستلزام الحواري يتعلق بالدلالات الضمنية التي يستلزمها السياق الكلامي ..... ينتقل الكلام من نطاق حرفي وقضوي مباشر إلى معنى حواري استلزامي غير مباشر، ويتحكم فيه المقام أو السياق التداولي" (١)

وفي حديثه في التشبيه المفصل يقول "ويجوز أن يقام ملزوم وجه الشبه مقامه، كتشبيه الكلام بالعسل في الحلاوة، وبالماء في السلاسة، وبالنسيم في الرقة، والمراد: لازم كل واحد منها، وهو ميل الطبع لموافقته إياه" (٢) لاستلزامه في عقل السامع؛ فقد اعتمد على أن السامع سيفهم أنه ليس المقصود مشاركة الكلام للعسل في الحلاوة ذاتها، وإنما فيما يلزم عنها من الميل والاستحسان، وهذا -أيضا- من الاستلزام الحواري.

وفي التشبيه البعيد يذكر السبب الثاني لبعده، فيقول "الثاني: ندرة حضور المشبه به في الذهن، إما عند المشبه، كتشبيه البنفسج بنار الكبريت، ... أو مطلقا كتشبيه نصال السهام بأنياب الأغوال" (٣) هذا -أيضا- اعتبار تداولي يتعلق بالسامع؛ إذ ندرة حضور المشبه به في ذهنه يترتب عليها جدة وطرافة؛ حيث يبحث عن الوجه الذي لأجله عقد التشبيه بين الطرفين فيعثر عليه بعد إعمال فكر، فتكون اللذة به أكثر، وتأثيره في السامع أو المتلقي أعمق.

---

(١) التداوليات وتحليل الخطاب، جميل حمداوي، ط١، ٢٠١٥م، ص٣٠.

(٢) الإشارات، ص ١٧٥.

(٣) الإشارات، ص١٧٦.

وفي إشارة له يقول " كلما كان وجه الشبه أتم كان التشبيه أفضل .... ولذلك رجح قول الشاعر في الآذريون : مداهن من ذهبٍ فيها بقايا غاليه [١] على قوله فيه: ككأسِ عقيقٍ في قرارتِها مسكُ [٢]

لأن في الأول شبها من وجهين: أحدهما عدم شمول السواد في الدهن، وثانيهما: الشكل المخصوص، وهو تلطخ قعر الدهن لا على وجه الاستدارة، ولا تحسبن أن وجه الشبه إذا كان مطلقا كان أرجح من المقيد لكونه أظهر عند النفس وأبعد من الغرابة، لأن مبنى علم البيان على عكس ذلك، لأن الأخص أو الأبهم أبهم، والأبهم يصرِّف النفس عنده أكثر، وكلما كان تصرفها أكثر كان أوقع وألذ، وقد عرفت أن عامة علم البيان هي هذه اللذة، ولها مرتبة عظيمة عند النفس، ولذلك قال الجاحظ: أين تقع لذة البهيمة بالعلوفة، ولذة السبع بلطخ الدم وأكل اللحم من سرور الظفر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قرعه" [٣]

في البيت الأول تحقيق دقيق لوجه الشبه، احتوى على جميع التفاصيل؛ لذا رجح على الثاني فإنه مجمل.

أي أن ما يقع من تصرف المتكلم في الكلام ليكون وجه الشبه أتم ينتج عنه أثر نفسي في السامع ويُحدِث لديه لذة؛ لأنه يصرف نفسه للوقوف عليه، فإذا ظفر به حدثت تلك اللذة، هذا القول يتقاطع مع الفعل التأثيري (الأثر الناتج عن القول) في نظرية الأفعال الكلامية.

---

(١) البيت في أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق/محمود شاكر، ط١ المدني، القاهرة، جدة ١٩٩١م ص١٧٦.

(٢) البيت في أسرار البلاغة، ص١٧٦، وصدره: (وحُمِّل آذريونةً فوقَ أذنِه)، ولم أعثر على البيتين محل الموازنة في ديوان ابن المعتز، ط دار صادر –بيروت.

(٣) الإشارات ص ١٧٦،١٧٧.

الركن الثاني : في المجاز :

قبل شروعه في المجاز يعرف الحقيقة بقوله "هي لفظ مستعمل فيما وضع له من حيث هو كذلك" [١] ثم يبدأ في شرح التعريف إلى أن يقول "وقيدناه بالاستعمال؛ لأن الكلمة قبل أن تستعمل لا تكون حقيقة ولا مجازا" [٢] فهو يقرر صراحة أن الكلمة قبل دخولها في الاستعمال لا تكون حقيقة ولا مجازًا؛ إذن الاستعمال هو الذي يسِمُها بالحقيقة أو المجاز، فهو الذي له الدور الفاعل في اللغة ، هو الذي يشكل التراكيب، وهو الذي يمنحها دلالات مختلفة باختلاف السياق ، وهذا هو مفهوم التداولية: دراسة اللغة في الاستعمال.[٣]

وفي إشارة له يقول " المجاز إن اعتبر مع القرينة فهو ملزوم للمعنى المراد بتوسط الوضع والعقل معا، فإنك إذا قلت: رأيت أسدا يرمي، ينتقل الذهن من سماع اللفظ إلى الحيوان المفترس الدامي، انتقالا بواسطة الوضع، ثم ينتقل منه إلى الرجل الشجاع بتوسط الحكم باستحالة إسناد الرمي إليه انتقالا بالعقل .... ينتقل العقل من اللفظ المعروف بالقرينة إلى المعنى المراد" [٤] يتضح من النص أنه يعي أن وظيفة القرينة تكمن في توجيه السامع إلى المعنى المقصود، حيث تقوده إليه لوجود تعارض دلالي بينها وبين المعنى الأصلي للفظ، فهي تمنع فشل السامع في الوصول إلى المعنى المراد، وبذلك تؤدي دورًا تداوليا.

(١) الإشارات ، ص ١٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٣) ينظر: التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص ١٨،١٩.

(٤) الإشارات، ص١٨٤.

الاستعارة :

في إشارة إلى قسمة الاستعارة باعتبار طرفيها يقول "طرفاها إما يمكن اجتماعهما، أو لا، والأول: وفاقية، والثاني: عنادية، مثالهما: قوله تعالى ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [الأنعام ١٢٢] أراد: من كان ضالا فهديناه، استعار الموت للضلال لجامع الجهل، ولا يجتمعان؛ لأن الضلال هو سلب الهداية عمن شأنه الهداية، والميت ليس كذلك، واستعار الإحياء للهداية لجامع العلم، وممكن اجتماعهما" (١) من خلال تحليله يتبين أن كون الاستعارة وفاقية أو عنادية يتضح من خلال ربط اللغة بالواقع، وهذا ملحظ تداولي؛ حيث إن الملاحظ في الواقع أن الضلال يستحيل تعلقه بالميت فلا يجتمع الموت والضلال، على حين تتعلق الهداية بالحي فهما يجتمعان، على هذا الأساس كانت الأولى عنادية، والثانية وفاقية.

وفي الاستعارة المرشحة يقول "ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه، ولذلك هو أبلغ من مطلقتها ومجردتها، فصفة الشيء إذا بولغ في الاستعارة رشحت" (٢)

أي يكون قصد المتكلم صرف ذهن السامع عن حديث التشبيه من خلال بنائه على الاستعارة بذكر ملائمات المشبه به، وتُرشَّح الاستعارة بما هو معلوم لطرفي الخطاب أنه من ملائمات المشبه به، وهذا ملمح تداولي؛ إذ يرجع إلى الخلفية المعرفية المشتركة أو الافتراض المسبق على ما تقول به التداولية، فالمتكلم يفترض أن السامع يعلم تلك الملائمات، ذلك أنه "في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل،

(١) الإشارات ، ص ١٩٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة "[1] والمتكلم في ترشيحه للاستعارة ينطلق من صفات معترف بينه وبين متلقيه بأنها للمشبه به.

الركن الثالث : في الكناية :

في إشارته إلى تعريفها يقول "الكناية: لفظ أريد به ملزوم معناه الوضعي من حيث هو كذلك، فإن لم يكن اللازم ملزومًا احتاج العقل فيها إلى تصرف، بذلك التصرف يصير اللازم ملزوما، كقولنا: فلان كثير الرماد، والمراد ملزوم كثرة الرماد وهو كونه مضيافًا، وليس كونه كثير الرماد ملزومًا لكونه مضيافًا؛ لجواز أن يكون ذا صنعة من الصناعات النارية، فالعقل بواسطة حكمه بأن كثرة الرماد ليس مما يُمدح به شخص أو يُذم، ينتقل إلى ملزوماتها ومعروضاتها، فينفي واحدًا منها بعد واحد حتى يطلع على كونه مضيافًا فيسكن عنده ويقبله؛ لكونه مما يمدح به" [2] يتحدث عن الدلالة الالتزامية ودورها في الوصول إلى المعنى الكنائي، والدلالة الالتزامية "بمثارها في ذهن المتلقي اعتبرت تداولية"[3] وعلاقة التلازم عرفية، فترجع إلى الخلفية المعرفية المشتركة التي تعارف عليها طرفا الخطاب، وعقلية فترجع إلى العمليات الذهنية الاستدلالية التي يجريها السامع عبر الوسائط حتى يصل إلى المعنى الكنائي المراد الذي هو قصد المتكلم، وفي قوله (ينتقل إلى ملزوماتها ومعروضاتها) نجد الحَكَم في تحديد تلك الملزومات هو العرف، وقوله (فينفي واحدًا منها بعد واحد حتى يطلع على كونه مضيافًا فيسكن عنده ويقبله؛ لكونه مما يمدح به) يعني أن مقام المدح هو الذي حدد مقصد المتكلم من بين تلك الملزومات والمعروضات، وهكذا حدد السياقُ المقامي

(١) التداولية عند العلماء العرب، صحراوي، ص ٣٠،٣١.

(٢) الإشارات، ص ٢١٦.

(٣) اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، ص ٣٩.

المقصودَ من اللغة، والتداولية "عنيت بالسياقات المختلفة وأطراف الموقف التواصلي عناية كبيرة".[١]

ومما يؤكد فهمه احتكام الكناية إلى العرف قوله في تقسيم الكناية القريبة إلى : واضحة وخفيّة "والخفيّة كقولهم: فلان عريض القفا، وأرادوا أنه أبله أو ضعفان، وذلك أن عند العرب كبر الرأس دليل على قلة العقل، وصغره على نجابته ووفور عقله، .... وعند الحكماء الأمر بالعكس، لأنهم أرادوا بالعقل غير ما أرادته العرب" [٢] إذن الكناية في هذا المثال تستند إلى العرف العربي، والملابسات الاجتماعية السائدة بين العرب وما جرى به الاستعمال، وعليه يتوقف فهمها، وهذا ملمح تداولي؛ إذ لم تستقل اللغة بإيصال المقصود، وإنما شُفِعت بما هو خارج عنها وهو العرف.

وفي الكناية البعيدة يمثل بقول الشاعر:

وما يكُ في مِن عيبٍ فإني جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيل [٣]

ثم يعلّق بقوله "فإن العقل ينتقل من معنى جبن[٤] الكلب عن الهرير إلى كونه مؤدبا، ومنه إلى وجود مانع من نباحه، ومنه إلى كثرة الواردين عليه، ومنه إلى أنه مشهور بالضيافة، .....، وكذا انتقل من معنى مهزول الفصيل إلى فقد أمه، ومنه إلى قوة الداعي إلى نحرها[٥]، ومنه إلى صرف لحمها إلى الطباخ،

(١) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، سعيد حسن بحيري، ط ١ مؤسسة المختار –القاهرة ٢٠٠٤، ص ٢٣.

(٢) الإشارات، ص ٢١٩.

(٣) شرح ديوان الحماسة، التبريزي، ٢٩٩/٢.

(٤) في الإشارات (جبان) والصواب ما أثبتّ.

(٥) في الإشارات (نحره) والصواب ما أثبتّ.

ومنه إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى أنه مضياف" [١] فهو يعي أن المتكلم يعوّل على "ذكاء المتلقي وفطنته ويقظته وحدة ذهنه وسرعة فهمه لدلالات الكناية الباطنية المختفية وراء دلالتها الظاهرة"[٢] عبر خطوات ذهنية استدلالية يتأكد من خلالها المعنى في ذهنه، وتزيد قناعته به لتتقاطع الكناية مع الحِجاج أحد أهم محاور التداولية.

والسامع مدفوع في كثرة الانتقالات هذه إلى مزيد من التأمل، للوصول إلى المعنى المقصود، وهنا يتقاطع مع ما هو معروف في التداولية بـ(الاستلزام الحواري) الذي قال به (جرايس) ، حيث يتم الانتقال من المعنى الحرفي إلى المقصود عن طريق مجموعة من الاستنتاجات يقوم بها السامع حيث يشترك ويتعاون مع المتكلم في الوصول إلى القصد، وهنا يبرز البعد التداولي.

وفي إشارة له يقول "يجوز أن يكون كل واحد من الكناية والمكني عنه عكسَ نقيضٍ للآخر، كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)[٣] والمراد ليس المؤذي لهم بمسلم". [٤] الحال أن ثمة من يؤذي المسلمين، والحديث ينص على أن المسلم كامل الإسلام هو من يسلم المسلمون من لسانه ويده، فيفهم منه أن المراد نفي الإسلام عمن يؤذيهم، فالسياق هو الذي حدد كون الكلام كناية، أي أن المعتمَد عليه مقام الكلام، فالمتكلم يستخدم السياق الخارجي في الدلالة على قصده، وجاء عن يول "التداولية دراسة

(١) الإشارات، ص ٢١٩.

(٢) اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، ص ٤٠.

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب (الإيمان)، باب (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده).

(٤) الإشارات، ص٢٢٤.

المعنى الذي يقصده المتكلم .... دراسة المعنى السياقي "[1] كما أن للكناية هنا بعدًا تداوليا آخر هو تجنب الصدام بين المتكلم والمتلقي، مما جعل الكلام يوصل القصد وفي الوقت نفسه لا يضر بالعلاقة بينهما.

(١) التداولية، جورج يول، تر/ د. قصي العتابي، ط١ الدار العربية للعلوم ناشرون –بيروت، دار الأمان –الرباط ٢٠١٠م، ص١٩.

الملامح التداولية الواردة في علم البديع

المطابقة:

في إشارة له يقول " المطابقة إما ظاهرة أو خفيّة أو ما بينهما" [١] وظهورها وخفاؤها باعتبار إدراك المتلقي لها، ثم يقول "والخفيّة أن تكون ملزوما للتقابل، لتعلقهما بالمفعول به كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح ٢٥] فإنه لولا تعلق الفعلين بمفعوليهما لما تحقق بينهما تقابل، أو لتعلقهما بطرفين متقابلين كتقابل السماء والأرض، لتقابل طرفيهما وهما جهتا (فوق) و(تحت)، أو لتقابل لازم آخر غيرهما، كقوله تعالى ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح ٢٩] فإن الرحمة تقابل الشدة؛ لاستلزامها اللين" [٢] يلاحظ أن هذه الأنواع التي يدرجها تحت (الخفيّة) يتضح فيها البعد التداولي؛ حيث خفاؤها يستلزم إعمالا للفكر من قبل المتلقي، وبذلا لمزيد من التأمل حتى يلتذ بحسن المطابقة، فالمعوّل عليه هو دور المتلقي في إدراك المتعلقات والمستلزمات، وهي أكثر مما قيل في لغة الجملة، وتدرس التداولية "كيفية إيصال أكثر مما يقال".[٣]

المقابلة:

يعقد موازنة بين بيت أبي دلامة:

ما أحسنَ الدينَ والدنيا إذا اجتمعا وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجل[٤]

(١) الإشارات، ص ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٣) التداولية، جورج يول، ص١٩.

(٤) ديوان أبي دلامة، شرح وتحقيق/ إميل بديع يعقوب، ط١ دار الجيل –بيروت ١٩٩٤م، ص١٠٨.

وبيت أبي الطيب:

أزورُهم وسوادُ الليلِ يشفعُ لي وأنثنِي وبياضُ الصبحِ يُغري بي[١]

إذ يقول " ورجح بيت أبي الطيب على بيت أبي دلامة بكثرة المقابلة، وأن قافيته ممكَّنة، وقافية أبي دلامة مستدعاة؛ لعدم اختصاص الحكم بالرجل دون المرأة، ورجح بيت أبى دلامة بحسن المقابلة؛ فإن (الصبح) في بيت أبي الطيب لا يقابل الليل، وإنما يقابله النهار" [٢] واضح أن حكمه باستدعاء قافية أبي دلامة مُعلَّل بسبب قائم على الخلفية المعرفية المشتركة بين طرفي الخطاب؛ إذ قبح الكفر لا يختص بالرجل دون المرأة في الثقافة الدينية، وقبح الإفلاس لا يختص بالرجل دون المرأة في عرف العرب.

المناسبة :

يقول " ومنه –أيضا– [أي من الجمع بين كلمات متناسبة] قول من يمدح الوزير المهلبي نثرًا . (أنت أيها الوزير إسماعيلي الوعد، شعيبي التوفيق، يوسفي العفو، محمدي الخلق)" [٣]

الحكم بالتناسب في هذا القول يرجع إلى المشترك المعرفي حيث الثقافة الدينية المشتركة بين طرفي الخطاب؛ إذ يعرف الطرفان الأنبياء وما اشتهروا به من أخلاق، وعليه بنى المادح كلامه.

ثم يقول "ومن أحسن ما قيل فيه قول ابن رشيق:

أَصَحُّ وَأَقْوى ما سَمِعْناهُ في النَّدى مِنَ الْخَبَرِ المَأْثُورِ مُنْذُ قَديمِ

(١) ديوان المتنبي، ص ٤٤٨.

(٢) الإشارات، ص ٢٣٩.

(٣) الإشارات، ص ٢٣٩.

أَحاديثُ تَرْويها السُّيُولُ عَنِ الْحَيا عَنْ البَحْرِ عَنْ كَفِّ الأَمِيرِ تَمِيمِ[1]

فإنه أوقع المناسبة بين الصحة والقوة، والسماع والخبر المأثور، والأحاديث والرواية، ثم بَيْن السيل والحيا، والبحر وكف تميم، مع الترتيب الطبيعي المُعَنْعَن كسند الأحاديث". [2]

والمناسبة هنا -أيضا- ترجع إلى الثقافة الدينية المشتركة بين المبدع والمتلقي فيما يتعلق بعلم مصطلح الحديث، والثقافة العربية فيما بين السيول والحيا والبحر والرجل الكريم من اشتراك في العطاء.

ثم يقول "وقد تخفى المناسبة فيظن خلافه، كقوله تعالى ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة ١١٨] فإنه يظن أنه لا مناسبة بين كونه غافرًا وكونه عزيزًا حكيمًا، والظن فاسد؛ لأن وجه المناسبة: أن ترك المجازاة على الفعل القبيح في الشاهد لأحد أمرين: إما للخوف من حاكم آخر، أو للجهل بالسياسة، فأزال السبب الأول في -الغالب- بقوله: العزيز بمعنى الغالب، ومنه المثل: (من عزَّ بزّ)[3] أي من غلب سلب، وأزال السبب الثاني بقوله: الحكيم؛ لأن الحكيم هو العالم الذي يضع الأشياء مواضعها" [4]

يعلل فساد ظن عدم المناسبة بما مرده إلى الواقع (السياق الخارجي) حيث إن عدم مجازاة المذنب يرجع لأحد سببين: الخوف من آخر أو الجهل بالسياسة، فيزال الأول بوصف (العزيز) والآخر بوصف (الحكيم)، ويستشهد بالمثل الذي هو

(١) ديوان ابن رشيق القيرواني، جمعه ورتبه/ د. عبد الرحمن ياغي، دار الثقافة -بيروت ١٩٨٩م ، ص١٧٠،١٧١.

(٢) الإشارات، ص٢٤٠.

(٣) جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، دار الفكر - بيروت ٢٨٨/٢.

(٤) الإشارات ص ٢٤١.

قارّ في الذهن الجمعي للمخاطبين كحجة جاهزة على ما يريد، ويعد المثل من الحجج المؤسسة لبنية الواقع و"الغاية من المثل البرهنة وتأسيس القاعدة "[1]، والسياق، والمشترك المعرفي، والحِجاج من أسس التداولية.

المشاكلة :

يتحدث عن المشاكلة التقديرية، فيقول "ومنه قوله تعالى ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة ١٣٨] أراد: تطهير الله، فأقام الصبغ مقام التطهير؛ ليشاكل صبغ النصارى؛ فإنهم كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه بالمعمودية؛ تطهيرًا لهم، يدل عليه سبب النزول" [2]

تراه يردّ المشاكلة في الآية الكريمة إلى الواقع المشاهد من غمس النصارى أولادهم في المعمودية بدعوى تطهيرهم، وإلى الثقافة الدينية المشتركة بين المسلمين (سبب النزول)، فهو يدرك أن اللغة طوع الواقع الاستعمالي، ومبنية على المشترك المعرفي، وقد بنى القرآن الكريم على ما مشهور ومتداول في الاستعمال، فاستعمل (الصبغة) في معنى (التطهير).

المبالغة :

يضع حد المبالغة ، فيقول "الوصف المبالغ فيه إما أن يكون ممكنًا أو لا. والأول: إن كان ممكنًا في العادة سمي التبليغ، .....، وإن لم يمكن في العادة وأمكن في العقل سمي بالإغراق" [3]

---

(١) الحجاج أطره ومنطلقاته، عبد الله صولة: ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، فريق البحث في البلاغة والحجاج بكلية الآداب –منوبة، إشراف/ حمادي صمود، ص٣٣٧.

(٢) الإشارات، ص ٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

والاعتماد على العادة أو العرف في حدَّي التبليغ والإغراق يقوم على مبدأ تداولي، فكون الوصف المبالغ فيه ممكن الحدوث في العادة يجعله تبليغا، وعدم إمكانه في العادة مع إمكانه في العقل يجعله إغراقا، فالحدان مبنيان على ما اعتاده الناس من الثقافة السائدة وتعارفوا عليه وتداولوه بينهم.

ويقول في الغلو "وقد يخرج من حد الغلو: إما بلفظة (يكاد) .... أو بنوع من التخييل، كقول القاضي الأرّجاني يصف طول ليلته:

يُخيَّلُ لي أن سُمِّر الشهبُ في الدجى وشُدَّتْ بأهدابي إليهن أجفاني" [1]

فالتخييل الذي رسمه المتكلم وقصده أخرج الكلام من حد الغلو، ومنح المبالغة القبول، فالأمر مبني على قصد المتكلم أحد طرفي الموقف التواصلي.

المحاجّة :

فطن الجرجاني إلى الحِجاج الذي هو من أهم قضايا التداولية، وسمّاه باسمه على حين سمّاه غيره المذهب الكلامي، حيث أسماه المحاجَّة (مصدر حاجّ الشريك للحِجاج على القياس) فإن (فاعل) مصدره المفاعلة والفِعال.

ويعرفها بقوله "وهي ادعاء شيء مع الحجة عليه" [2] وإقامة الحجة تؤدي إلى الإذعان والتسليم بما أقيمت عليه، فهو البعد التداولي للحِجاج، إذ يرمي المتكلم إلى إقناع السامعين بمقصوده، فيؤيده بالحجة.

ويورد الأمثلة فيقول "وكقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ [المائدة ١٨] أراد: أنتم تعذبون، والبنون لا يعذبون، ينتج من الشكل الثاني:

---

(١) البيت في ديوان الأرجاني، تحقيق/ د. محمد قاسم مصطفي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام –الجمهورية العراقية ١٩٨١م، ١٤١٩/٣. ونص الجرجاني في الإشارات، ص٢٥٤.

(٢) الإشارات، ص ٢٥٤.

أنتم غير بنين " [١] .

يفطن الجرجاني إلى أن الآية الكريمة قدمت الحجة التي تبطل دعوى أهل الكتاب البنوة لله –تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا– وتلزمهم الرجوع عنها وتغيّر اعتقادهم فيها، ويحلل الآية تحليلًا يقوم على القياس المنطقي (مقدمتين ونتيجة)، والبنى المنطقية نوع من أنواع الحجج المعتمدة في حِجاج التداوليين التي يؤيد بها المتكلم مقصوده، ويدعو بها المخاطب إلى الإذعان.[٢]

التعليل :

يجعل القسم الرابع من التعليل "أن يراد إثبات صفة غير ممكنة بعلة معهودة، كقوله:

لو لم تكُنْ نيةُ الجوزاءِ خدمتَه لما رأيتَ عليها عِقدَ مُنتطِق [٣]

أراد أن الجوزاء منطوقة على نية خدمة الممدوح، وهي صفة غير ممكنة، معللة بعلة معهودة، وهي عقد المنطقة في وسطها، فإن ذلك هو المعهود من الخدّام" [٤]

وهذا التحليل يقوم على مبدأ تداولي، فهو يقول إن الشاعر ليثبت وصفًا غير ممكن أيّده بعلة قد عهدها الناس واعتادوا رؤيتها، فهو يقيم الحجة على صحة ما ادّعى بما ألفه الناس وشاهدوه من الهيئة التي يكون عليها الخُدّام، فهو يردّ الأمر إلى الواقع وما تعارف عليه الناس من جهة، ويستعمل الحِجاج من جهة

(١) الإشارات ، ص ٢٥٥.

(٢) ينظر: الحجاج أطره ومنطلقاته، صولة: ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، ص ٣٢٥.

(٣) لعبد القاهر الجرجاني ترجم به أصله الفارسي (بغية الإيضاح، ٤٩/٤).

(٤) الإشارات، ص ٢٥٧.

أخرى؛ إذ يُقِيم الدليل ليقنع المخاطب بصحة دعواه.

تأكيد المدح بما يشبه الذم :

بعد أن ذكر الجرجاني نوعَيْه وأتى بأمثلته، يقول "ووجه التأكيد في الكل أمر واحد، وهو ألا تدل بمفهومه على استيفاء جزئيات المستثنى منه، فإذا ذُكر بعدها ما يُظن أنه داخل فيه، وليس بداخل في الحقيقة، عُلم أنه لو كان صفة ذم لكان أولى بالذكر مما يشبه الذم، فيعلم المدح بطريقتين: منطوق ومفهوم، وهو التأكيد" (١)

يشرح وجه التأكيد بشكل يدل على حسن تصرف المتكلم في بناء العبارة بناء يؤكد مقصوده (المدح) في ذهن السامع، فاللغة متداولة بين متكلم وسامع على علاقة في التشكيل والتأويل.

الاستتباع والإدماج :

بعد أن عرّف الاستتباع جاء بمثال، حيث يقول "كقول أبي الطيب:

نهبتَ مِن الأعمارِ ما لو حويتَه لهُنّئت الدنيا بأنك خالد (٢)

مدحه بالشجاعة بسبب استلزام كثرة القتل إياها" (٣) أي أن كثرة القتل تستلزم مدحه بالشجاعة، فقد بلغ من المعاني أكثر مما دل عليه القول كما يقول التداوليون(٤)، وكما جاء في الاستلزام الحواري عند (جرايس)، وهكذا يسبق البلاغيون العرب ومنهم الجرجاني إلى هذا الفهم الذي وصل إليه التداوليون

(١) الإشارات، ص ٢٥٨.

(٢) ديوان المتنبي، ص٣٢١.

(٣) الإشارات، ص ٢٥٨.

(٤) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول، تر/ عز الدين المجدوب (إشراف)، ط١ دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م، ص ٢١،٢٢.

متأخرين مدعين أنه من اختراعهم.

التجاهل :

يتجاهل المتكلم ما هو عالم به ليتوصل إلى بعد تداولي يريد أن يفهمه السامع كالتوبيخ والمدح.. إلخ ما أشار إليه الجرجاني[١] من أغراض بلاغية، فهذه الأغراض أبعاد تداولية مقصودة من المتكلم، يريد أن يحقق وصولها إلى السامع، "فاللغة تؤدي وظيفتها الأساس عندما ترتبط بمقاصد المتكلم، أي بعدما يضمنها الأغراض التي لا يسعى إلى تبليغها إلى المتلقي فقط، ولكن إلى إقناعه بها".[٢]

الأسجاع :

في إشارته إلى الأسجاع بعد ذكر أقسامها يقول "وشرط حسن الجميع اختلاف القرينتين في المعنى؛ لحكم البلغاء بركاكة[٣] قول ابن عباد في وصف مهزومين (طاروا واقين بظهورِهم صدورَهم، وبأصلابِهم نحورَهم)" [٤] فالجرجاني يرى أن شرط حسن السجع أن تفيد القرينة الثانية إفادة جديدة؛ فقد عيب السجع في المثال لأن القرينة الثانية جاءت تحمل المعنى نفسه الذي للأولى، والإفادة مبدأ تداولي لو لم يتحقق فلا قيمة للكلام.

ويتحدث عن طول القرائن وقصرها، فيقول "ولا يحسن أن تكون الثانية أو الثالثة أقصر؛ لأن السامع ينتظر تمامها، فإذا قُطع دونه صار كأنه عثر دون

(١) ينظر: الإشارات ص ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) مفهوم القصدية في اللسانيات التداولية، د. بن زحاف يوسف، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، بيرلين –ألمانيا، ع ١٢ مارس ٢٠٢٠ المجلد ٣ ، ص ٢٧.

(٣) في الإشارات (على ركاكة) والصواب ما أثبتّ.

(٤) الإشارات، ص ٢٧٢.

المقصد، والطبع السليم شاهد عدل له" [١] يعلل عدم الحسن بعلة مردّها إلى مراعاة السامع، والحرص على ما قدَّر لتمام القرينة، فالسامع (أحد عناصر السياق) حاضر لديه في الحكم على القرينة بالحسن أو عدمه، فليحرص المتكلم على مراعاته في بناء قرائن السجع؛ ليحسن وقعها عليه وتأثير النص فيه، والتداولية "تعنى بالعلاقة بين بنية النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة به بشكل منتظم"[٢] والسامع هنا أحد عناصر الموقف التواصلي يحرص المتكلم على مراعاته في بناء القرائن التي هي جزء من البنية الكلية للنص.

سرقات الشعراء :

بعد أن ذكر الجرجاني الانتحال وأمثلة له، يعقب بقوله: "واعلم أن ما ذكرناه هو قول نقاد الشعر، ولم أر لهم مخالفا، وفيه نظر؛ لأن الشاعر الثاني إن كان عالما بأن غيره قد سبقه إليه فحمل كلامه على التضمين أولى من حمله على السرقة، اللهم إلا أن يعلم قصده -سبحان من يعلم الغيب- وإن لم يكن عالما به كان ذلك من قبيل الاتفاقات" [٣] ينتصر الجرجاني للمتكلم (الشاعر) في مذهب السرقات، متبنيا رأيا خاصا؛ فحمل ما قد سُبق إليه على التضمين- إن كان عالما بأن غيره قد سبقه إليه- أولى من وصمه بالسرقة، والتضمين يرجع إلى خلفية المتكلم المعرفية ومخزونه الثقافي، فيدل فعله على سعة مخزونه المعرفي، وهذا مما يُعد للشاعر لا عليه، وإن لم يكن عالما فإن ذلك يرجع إلى اتفاق الخواطر المبني على المشترك المعرفي بينه وبين من سبقه ممن جمعته به ثقافة مشتركة أو أعراف اجتماعية أو ظروف نشأة ... أثرت في التكوين الفكري لكل منهما،

(١) الإشارات ، ص ٢٧٢.

(٢) بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة -الكويت ١٩٩٢م، ص ٢١.

(٣) الإشارات، ص ٢٨٠.

وهذا مبدأ تداولي.

والجرجاني في مذهب التضمين هنا يقترب من وجهة نظر المحدثين الـذين يعدون التناص (تلاقي النص مع نصوص أخرى) أحد معايير النصية التـي بهـا يكون النص نصًّا.(١)

الابتداء :

يقول: " أما الابتداء فينبغي أن يُجتهد فيه عما يتطير به" (٢) يدعو الجرجاني إلى مراعاة السامع بالبدء بما يدخل البِشر على نفسه، والبعد عما يجلب الشـؤم والتطير، فيكون للابتداء بعد تداولي، ويؤكد ذلك بقوله "أحسـن الابتـداءات مـا يُتفاءل به للخير" (٣) إذ يرمي إلى حسن التأثير في السامع، واستمالته على وجـه يحفزه لحسن الإصغاء ومتابعة الخطاب والاهتمام به؛ لتتحقق قناعته به؛ إذ التأنق في المطالع عنصر جذب للمتلقي سامعًا وقارئًا.

التخلص :

يقول: " وأما التخلص فهو الانتقال من التشبيب أو غيره إلى المقصود، فإن السامعين يترصدونه، فإن كان حسنًا مناسب الطرفين، حركهم النشاط إلى الإصغاء لكلامه، وإلا أحجمت أسماعهم"(٤) يبرز البعد التداولي للتخلص؛ إذ يهدف إلى جذب السامعين وتحريك نشاطهم للإصغاء، وتجنب إحجامهم عن الاسـتماع، والإبقـاء على حسن العلاقة بين طرفي الخطاب.

---

(١) ينظر: النص والخطاب والإجراء، دي بوجراند، تر/ تمام حسان، ط ١ عالم الكتب –القاهرة ١٩٩٨م، ص١٠٤.

(٢) الإشارات، ص ٢٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

الانتهاء :

يتحدث عن عمق تأثير آخر الحديث في المتلقين، فيقول: "وأما الانتهاء فإنه إن كان حسناً نسخ ما سبقه من تقصير إن كان، وإلا أَنسَى المحاسن السابقة " [1] فحسنه يجُبّ ما كان قبله من تقصير، وقبحه يُنسي ما سبقه من حسن ، وهذا ملمح تداولي؛ إذ ذاك هو تأثيره في المتلقي؛ لذا لا بد من التأنق في الانتهاءات لأنها ما يبقى في ذهن السامع، وهي به ألصق؛ إذ هي آخر عهده بالنص.

(١) الإشارات ، ص ٢٩٥.

الخاتمة

من خلال العرض المقدم لبعض جهود محمد بن علي الجرجاني في كتاب الإشارات والتنبيهات يتضح فهمه للأبعاد التداولية للتراكيب والأساليب البلاغية، بما لا يدع مجالا للشك في اضطلاع الجرجاني بمهام عقد الصلة بين السياق الاستعمالي واللغة المعبرة، آخذًا بعين الاعتبار كل مكونات السياق: من متكلم وسامع ومقام وملابسات نفسية واجتماعية وزمان ومكان.....

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن لمحاور التداولية ومسائلها الفرعية (الأفعال الكلامية، والحجاج، والاستلزام الحواري ....) حضورا في التقعيد والتحليل بين ثنايا الكتاب وإن لم يسمِّها بتلك المصطلحات، مما يحقق السبق للبلاغة العربية وإن كان للتداولية فضل التفصيل والمنهجة لتلك المحاور على الصورة التي هي عليها.

وهكذا تبرز تداولية البلاغية العربية -بوجه عام- في الاهتمام بالمتكلم والمتلقي والسياق، وتأثير المتلقي في تشكيل لغة الخطاب، والدلالات الخفية التي يتوصل إليها بتأويل المعاني الظاهرة للغة، وما يترتب على الخطاب من تأثير في المتلقي بالإمتاع والإقناع.

لذا يوصي البحث بمزيد من التنقيب في التراث العربي عن أصول المناهج والنظريات الحديثة؛ لإنصاف هذا التراث، والحد من الانبهار بمعطيات الدراسات الغربية، لا أقول بالانغلاق على التراث وعدم الإفادة من الحداثة، بل بالانفتاح الواعي، والإفادة من مستجدات العلم وتوظيفها في التطور، وفتح آفاق جديدة لتحليل النصوص، والوقوف على خباياها، واستنطاق مكنوناتها مع الاعتزاز بالتراث وحفظ مكانته، والاعتراف بسبقه، وبأن هناك التقاء في الفكر الإنساني مهما تباعدت الأزمان والأماكن، واختلفت البيئات والحضارات.

المصادر والمراجع

أولا : المصدر :

-الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب -القاهرة ١٩٩٧م.

ثانيا : المراجع :

١- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية ٢٠٠٢م.

٢- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق/محمود شاكر، ط١ المدني، القاهرة، جدة ١٩٩١م.

٣- الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي، مسعود صحراوي، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، ٢٠٠٤م.

٤- الإيضاح مع البغية، القزويني، الشيخ عبد المتعال الصعيدى، مكتبة الآداب - القاهرة ١٩٩٩م.

٥- البحث اللساني والسيميائي، طه عبد الرحمن، كلية الآداب والعلوم-الرباط ١٩٨١م.

٦- البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، ضمن أعمال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات ع٦، المطبعة العصرية -تونس ١٩٨٧م.

٧- بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة -الكويت ١٩٩٢م.

٨- البلاغة والأسلوبية، محمد عبد المطلب، ط١ مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان ١٩٩٤م.

٩- تحليل الخطاب، ج. براون، ج. يول، ترجمة وتعليق /د. منير التريكي، د.

محمد لطفي الزليطني، جامعة الملك سعود –الرياض ١٩٩٣م.
١٠- تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف –الجزائر ٢٠٠٣م.
١١- التداوليات وتحليل الخطاب، جميل حمداوي، ط١، ٢٠١٥م.
١٢- التداولية، جورج يول، تر/ د. قصي العتابي، ط١ الدار العربية للعلوم ناشرون –بيروت، دار الأمان –الرباط ٢٠١٠م.
١٣- التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، آن روبول، جاك موشلار، تر/ د. سيف الدين دغفوس، د. محمد الشيباني، مراجعة د. لطيف زيتوني، المنظمة العربية للترجمة، ط١ دار الطليعة للتوزيع والنشر –بيروت ٢٠٠٣م.
١٤- التداولية عند العلماء العرب (دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي) د. مسعود صحراوي، ط١ دار الطليعة –بيروت ٢٠٠٥م.
١٥- التداولية من أوستين إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، تر/ صابر الحباشة، ط١ دار الحوار للنشر والتوزيع – سورية ٢٠٠٧م.
١٦- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة)، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م.
١٧- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، (د.ط) دار الفكر – بيروت، (د.ت).
١٨- الحجاج، شايم برلمان، تر/ محمد أسيداه، مجلة فكر ونقد، العدد ٨٣ المغرب ٢٠٠٦م.
١٩- الحجاج أطره ومنطلقاته، عبد الله صولة: ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، فريق البحث في البلاغة والحجاج

بكلية الآداب –منوبة، إشراف /حمادي صمود.
٢٠- الحجاج في البلاغة المعاصرة (بحث في بلاغة النقد المعاصر)، محمد سالم محمد الأمين الطلبة، ط١ دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت ٢٠٠٨م.
٢١- خطاب الحجاج والتداولية –دراسة في نتاج ابن باديس الأدبي، عباس حشاني، ط١عالم الكتب الحديث –إربد٢٠١٤م.
٢٢- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ محمود شاكر، ط٣ المدني – جدة، والقاهرة ١٩٩٢ م.
٢٣- ديوان الأرّجاني، تحقيق/ د. محمد قاسم مصطفي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام –الجمهورية العراقية ١٩٨١م.
٢٤- ديوان أبي دلامة، شرح وتحقيق/ إميل بديع يعقوب، ط١ دار الجيل –بيروت ١٩٩٤م.
٢٥- ديوان ابن رشيق القيرواني، جمعه ورتبه/ د.عبد الرحمن ياغي، دار الثقافة – بيروت ١٩٨٩م.
٢٦- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق/ دريه الخطيب، ولطفي الصقال، ط٢ المؤسسة العربية–بيروت، دائرة الثقافة والفنون – البحرين ٢٠٠٠م.
٢٧- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، دراسة وشرح وتحقيق/ أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية –بيروت ١٩٩٨م.
٢٨- ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر –بيروت ١٩٨٣م.
٢٩- ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق/ عبد الله الجبوري، وخليل إبراهيم العطية، ط١ دار البصري- بغداد ١٩٧٠م.
٣٠- شرح ديوان الحماسة، التبريزي، دار القلم –بيروت، (د.ت).

٣١- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، سعيد حسن بحيري، ط ١ مؤسسة المختار -القاهرة ٢٠٠٤م.
٣٢- القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول، تر/ عز الدين المجدوب (إشراف)، ط١ دار سيناترا، تونس، ٢٠١٠م.
٣٣- اللغة ودلالاتها: تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، محمد سويرتي، مجلة عالم الفكر، ع٣، يناير ٢٠٠٠م.
٣٤- معجم المؤلفين، كحالة، دار إحياء التراث العربي -بيروت، (د.ت).
٣٥- مفهوم القصدية في اللسانيات التداولية، د. بن زحاف يوسف، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، بيرلين -ألمانيا، ع ١٢ مارس ٢٠٢٠م.
٣٦- المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، تر/ د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي.
٣٧- النص والخطاب والإجراء، دي بوجراند، تر/ تمام حسان، ط ١ عالم الكتب - القاهرة ١٩٩٨م.
٣٨- النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق ٢٠٠٠ م.
٣٩- نظرية أفعال الكلام العامة (كيف ننجز الأشياء بالكلام) أوستين، ترجمة / عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق -الدار البيضاء ١٩٩١م.